

Distr.: General  
11 February 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والسبعون  
البند 44 من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

## رسالة مؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 موجهة إليكم من محمد دانا،  
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).  
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو  
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 18 كانون الثاني/يناير 2021، الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعممة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/75/723-S/2021/61)، التي تشوّه مجدداً الوقائع على الأرض. ولوضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

فيما يخص الادعاءات المتعلقة بما يسمى "خروقات قواعد الحركة الجوية الدولية" و "انتهاكات المجال الجوي الوطني لقبرص"، أود التأكيد على أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم وإذن السلطات المعنية في الدولة، وهو أمر ليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليه من أي نوع كان. فهئية الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة الوحيدة المختصة المخولة بتقديم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها، والإعلانات للطيارين تصدر وفقاً للمادة 3 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

والمزاعم الجوفاء الواردة في الرسالة المذكورة فيما يتعلق باستخدام الموانئ والمطارات القبرصية التركية هي أيضاً مزاعم كاذبة، لأنّ الإدارة القبرصية اليونانية ليست لها أي ولاية أو سلطة على شمال قبرص. وإضافة إلى ذلك، تتجاهل تلك الادعاءات الحقائق الراهنة على الأرض، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، تمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الكاذبة بخصوص مطار إركان في شمال قبرص، فينبغي القول مجدداً إن مركز إركان لمراقبة المنطقة ومطار إركان المتقدمين تكنولوجياً يقدمان خدمات الحركة الجوية بصورة منتظمة وموثوقة ومأمونة. وتجري جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بمعرفة وموافقة تامتين من إدارة الطيران المدني بالجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي منطقة لديها كامل الولاية والسلطة عليها. غير أن عزوف الجانب القبرصي اليوناني عن التعاون مع سلطات الطيران المدني القبرصية التركية بشأن هذه المسألة، خلافاً للنداءات الواردة في تقاريركم عن قبرص إلى التعاون بين الجانبين والجهات الفاعلة الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالجزيرة ككل، يمكن أحياناً أن يعرض سلامة حركة الطيران فوق الجزيرة للخطر.

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الملاحة الجوية جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ تكفل سلامة وأمن الطيران من خلال تنظيم جميع جوانب الطيران المدني، بما في ذلك تشغيل المطارات وإدارة الحركة الجوية. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماماً المعايير الدولية، فقد تم إنجاز الترتيبات اللازمة التي تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي. كما تمت زيادة عدد مراقبي الحركة الجوية تبعاً لزيادة عدد الرحلات الجوية على مرّ السنين، ويتعاون مركز مراقبة المنطقة في إركان بشكل منتظم ووثيق مع مركز مراقبة المنطقة في أنقرة من أجل ضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام 2019 وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان 4 035 276 مسافراً. وعلاوة على ذلك، في العام نفسه، استخدمت 27 760 طائرة مطار إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت 224 898 طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد

أيضاً على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية، بما يتماشى تماماً مع اتفاقية شيكاغو لعام 1944، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لتذكير الجانب القبرصي اليوناني بأن نظيره كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وعلاوةً على ذلك، تُشكّل العزلة الظالمة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها بالقول من جانب واحد بأن جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص "غير قانونية"، مخالفةً صريحة للقانون الدولي وللدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك، كوفي أنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ 28 أيار/مايو 2004 (S/2004/437)، الذي يذكر فيه صراحة ما يلي: "أمل أن يكون [يوسع أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثلاً قوياً لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عليها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم".

وخلافاً لادعاءات الممثل القبرصي اليوناني، ينبغي أن نؤكد أن أيًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقبرص لا يصف التدخل التركي المشروع والمبرّر في عام 1974، الذي جرى وفقاً للمادة 4 من معاهدة الضمان لعام 1960، باعتباره "غزواً" كما لا يصف الوجود اللاحق للقوات التركية في الجزيرة باعتباره "احتلالاً". فتلك الادعاءات ليست سوى محض تزوير من جانب القبارصة اليونانيين يهدف إلى تشويه الحقائق التاريخية والواقع في الجزيرة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بالبيان المثير الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في 19 تموز/يوليه 1974 الأسقف مكاريوس، زعيم القبارصة اليونانيين في ذلك الوقت، والذي اتهم فيه اليونان صراحة، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها. وقد سُجّلت ملاحظاته، التي جاءت بعد أربعة أيام فقط من الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني في 15 تموز/يوليه 1974، في سجلات الأمم المتحدة، ولا داعي مطلقاً لقول المزيد بشأنها.

وفيما يتعلق بما ورد في الرسالة المذكورة بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المغلقة من اتهامات باطلة تستند إلى خطب رنانة لا أكثر، أود أن أذكر مرة أخرى بأن منطقة ماراش المغلقة هي جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، حيث تمارس حكومتها وحدها ولايتها وسلطانها. وفي هذا الصدد، فإن القرارات المتخذة تتماشى مع القانون الدولي، كما أن انتفاحنا على منطقة ماراش المغلقة، التي أصبحت رمزاً للوضع الراهن في الجزيرة، هو تطور إيجابي ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيده، لا أن ينتقده.

وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إيجاد تسوية في قبرص يتم التفاوض عليها بحرية ويقبل بها الطرفان، يجري ممثل القبارصة اليونانيين، مرة أخرى، محاولة سافرة لتقديم معلومات مغلوطة ومضلّة إلى المجتمع الدولي. فهذه محاولة عقيمة لإخفاء المفاوضات التي أُجريت على مدى أكثر من 50 عاماً بشأن إيجاد إطار للتسوية قائم على اتحاد قد فشلت فشلاً ذريعاً بسبب الرفض القاطع من جانب القبارصة اليونانيين لتقاسم السلطة والرخاء مع الشعب القبرصي التركي. فإصرار جانب القبارصة اليونانيين على التشدق بهذه التسوية إنما يرمي فقط إلى إبقاء الجانب القبرصي التركي محاصراً في عملية تفاوض لا نهاية لها، بينما يواصل جني ثمار الوضع الراهن "غير المقبول" و "غير القابل للاستمرار". وينبغي ألا يُسمح للجانب القبرصي اليوناني بعد الآن باستهلاك موارد المجتمع الدولي ووقته في الترويج لبرنامج السياسي الذي عفا عنه الزمن. وفي ضوء ما تقدم ذكره، فقد حان الأوان أن يستغل الجانب القبرصي اليوناني بإخلاص فرصة اجتماع مجموعة الخمسة زائد الأمم المتحدة غير الرسمي القادم لاستكشاف أفكار جديدة وواقعية المنحى،

بدلاً من الإصرار على الأساس المذكور "الفاشل المجزّب سابقاً". فالجانب القبرصي التركي على استعداد للتفاوض على نموذج للتسوية يقوم على أساس وجود دولتين تتمتعان بالمساواة في السيادة، وهو يعتقد أن المفاوضات التي تستند إلى مبدأ المساواة في السيادة لا غير ستؤتي ثمارها.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

---